تقرير مراقبة

مناظرة انتداب ملحقين قضائيين
لدى المعهد الأعلى للقضاء

تونس 2015

انا يقظ
iwatch-organisation.org

إطار عملية المراقبة:

بدعوة من اللجنة المشرفة على المناظرة بوزارة العدل، قامت منظمة أنا يقظ بمراقبة مناظرة انتداب ملحقين قضائيين لدى المعهد الأعلى للقضاء. اجريت هذه المناظرة بالمركب الجامعي بمنوبة في الفترة الممتدة من 07 إلى 10 جويلية 2015. وقد قامت منظمة أنا يقظ بتوزيع ما يقارب 40 مراقب ومراقبة على مختلف قاعات الامتحان. وقد تمثلت المهمة الأساسية لفريق أنا يقظ في مراقبة السير العام للمناظرة وكذلك التدخل لإيقاف مختلف التجاوزات التي قد تطرأ خلال الامتحان، وذلك خلافا للصلاحيات التي تمنح عادة للمجتمع المدني خاصة في مراقبة الانتخابات.

وخلال عملية المراقبة، رصد مراقبو منظمة أنا يقظ عديد الإخلالات، التجاوزات والنقائص التي من شأنها أن تمس بمبادئ الشفافية، المصداقية وتكافؤ الفرص بين مختلف المترشحين.

واستنادا على ما تم رصده من تجاوزات، تطالب منظمة أنا يقظ، اللجنة المشرفة على مناظرة انتداب ملحقين قضائيين لدى المعهد الأعلى للقضاء ووزارة العدل بإلغاء نتائج المناظرة واعادتها حتى نضمن تحقيق مبادئ الشفافية، المصداقية وتكافؤ الفرص وحتى نؤسس لبناء جيل جديد من قضاة المستقبل في كنف هذه المبادئ، إذ من المخجل ألا تتسم هذه المناظرة، التي تمثل بوابة الدخول للمعهد الأعلى للقضاء، بأبسط هذه المبادئ التي تعتبر ركيزة القضاء.

الإخلالات والتجاوزات التي تم رصدها

تنقسم الإخلالات إلى قسمين: الإخلالات التنظيمية والتجاوزات أثناء سير الامتحان.

1- الإخلالات التنظيمية:

قبل بداية الامتحان علم مشرفون على تنظيم عملية المراقبة من منظمة أنا يقظ بأن الإعداد لمناظرة الملحقين القضائيين يشكو من عديد النقائص. أولا، لم تكن اللجنة المشرفة على المناظرة بوزارة العدل متأكدة من مكان إجراء الاختبارات إلا قبل أسبوع أو أقل من موعد المناظرة وهو ما من شأنه أن يجعل الإجراءات الاخرى ثانوية بالنسبة لها. ثانيا، لم تتمكن وزارة العدل من توفير آلات التشويش على الأجهزة الإلكترونية بالرغم من أهمية هذه الأجهزة في الحد من عمليات الغش وبالرغم من توفرها في مختلف الوزارات الأخرى مثل وزارة التربية ووزارة الداخلية. ثالثا، رصد مراقبو منظمة أنا يقظ ضعف عملية الإعداد لهذه المناظرة المهمة والتي ستفرز جيلا جديدا من القضاة في تونس.

إذ أن وزارة العدل لم تكن لديها الخبرة اللوجستية والبيداغوجية الكافية للإعداد لاختبار الملحقين القضائيين بالرغم من التجارب السابقة في تنظيم هذه المناظرة. حيث عجزت اللجنة المشرفة على تنظيم المناظرة على توفير الرمز الشريطي (viniette) لإخفاء هوية المترشحين عند القيام بعملية الإصلاح واعتمدت طريقة بدائية تتمثل في طي الجزء الذي يحتوي على الهوية دون اخفائها. ويعتبر هذا الإخلال خطيرا جدا ومن شأنه أن يمس من مصداقية هذه المناظرة. حيث ستكون أسماء وهويات المترشحين مكشوفة أمام لجنة الإصلاح. رابعا، لم تتمكن لجنة المناظرة من توفير مراقبين اكفاء لمراقبة سير امتحانات الملحقين القضائيين ويعود ذلك حسب أعضاء اللجنة إلى تزامن المناظرة مع فصل الصيف وشهر رمضان وهو ما جعل العديد من الأطراف مثل القضاة، باستثناء البعض، يرفضون الحضور للمراقبة. واعتمدت وزارة العدل على أعوان من مصلحة السجون والإصلاح للقيام بعملية المراقبة. خامسا، تم تنظيم هذه المناظرة في شهر رمضان وفي فصل الصيف ولم تراعي لجنة الامتحان في ذلك ظروف كل المترشحين وهو ما تسبب في المس من مبدأ تكافؤ الفرص بينهم. إذ يضطر كل المترشحين من كامل ولايات الجمهورية إلى السفر إلى تونس العاصمة للمشاركة في هذه المناظرة التي تمتد على مدى أربع أيام متتالية. سادسا، لم يتم تأمين مراكز الامتحان من طرف قوات الأمن بالرغم من أن هذه المناظرة حساسة ومن المتوقع أن توجه فيها لجنة الامتحان أو المراقبين عديد المشاكل. كما لم يتم توفير الوسائل اللازمة لضمان سلامة المترشحين، مثل حضور الحماية المدنية، للتدخل عند الضرورة. وقد شهدت منظمة أنا يقظ وجود العديد من حالة الإغماء والمرض التي أثرت على السير الطبيعي للامتحان.

2- التجاوزات أثناء سير الامتحان:

شهدت مناظرة الملحقين القضائيين العديد من التجاوزات الكارثية التي من شأنها أن تمس من مصداقية المناظرة. سيتم التطرق إلا مختلف هذه الحالات في النقاط التالية:

- محادثات جانبية بين المترشحين في مختلف القاعات مع وجود تواطؤ من طرف المراقبين التابعين لوزارة العدل.

- عدم تكافؤ ظروف الامتحان بين مختلف المترشحين. فبالإضافة إلى تنقل العديد منهم لمسافات طويلة لاجتياز الامتحانات الكتابية، تم استعمال مكيفات الهواء في بعض القاعات وحرمت منها قاعات أخرى وهو ما من شأنه أن يمس من مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير نفس الظروف لجميع الممتحنين. بالإضافة إلى ذلك، احتوت بعض قاعات الامتحان على شبكة الأنترنت (Wi-Fi) وهو ما ساعد بعض المترشحين على القيم بعمليات غش باستعمال الهواتف الجوالة الذكية (smart phone)

- تأخر تقديم الموضوع في أغلب القاعات على امتداد أربعة أيام وذلك بسبب الطريقة البدائية التي تستعملها وزارة العدل في توزيع المواضيع. حيث يتم ذلك باستعمال الهاتف الجوال وهو ما يمنح فرصة لمعظم المترشحين للتعرف على الموضوع ومناقشته مع زملائهم قبل انطلاق الامتحان نظرا لسهولة تسريب المواضيع بعد نشرها.

- تدخل بعض المراقبين والمسؤولين في سير الامتحان بطريقة تمس من مصداقيته ومن مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين. إذ تدخل بعض المراقبين لمساعدة مترشحين تبين فيما بعد أنهم من اقاربهم. إذ يتم في بعض الحالات تفسير الموضوع للمترشح وتمكينه من الخطوط العريضة التي ينطلق منها لصياغة موضوع الامتحان. وفي حالات أخرى يسمح للمترشح بالخروج المتكرر من قاعة الامتحان لاستعمال الهاتف الجوال أو يتم تصوير مسودة مترشح باستعمال الهاتف الجوال وتقديمها لمترشح ثاني حتى يستعملها في عملية غش.

- نقص واضح في تدريب المراقبين وعدم المام بواجباتهم تجاه المترشحين. إذ كان هناك تواطؤ جلي من قبل المراقبين كما لم يلتزموا بالإجراءات اللازم اتباعها. وهو ما أثر على السير العادي للامتحان، إذ لم يتم في بعض الحالات التثبت من هويات المترشحين وهو تجاوز في غاية الخطورة. إذ من الممكن لأي كان من الدخول إلى قاعات الامتحان واجتياز الاختبارات مكان المترشح الحقيقي.

- هناك مشكل كبير في تقسيم المترشحين على القاعات وهو ما من شأنه أن يمس بمبدأ تكافؤ الفرص. إذ احتوت بعض القاعات على عشرات أو مئات المترشحين في حين احتوت أخرى على عشرة أو عشرون مترشح وهو ما يجعل ظروف الامتحان مختلفة وغير متساوية.

وبالإضافة إلى كل هذه التجاوزات واجهت منظمة أنا يقظ صدا من طرف العديد من المراقبين التابعين لوزارة العدل، كما تم منعنا من الدخول لبعض القاعات ولكن تدخل أعضاء لجنة الامتحان وتم تمكيننا من الدخول لكل قاعات الامتحان ولكن ذلك لم يحل دون مضايقة بعض المراقبين التابعين لوزارة العدل لمراقبي منظمة أنا يقظ وقد وصل ذلك في بعض الأحيان إلى تهديد المراقبين. وقد اشتكى مراقبو منظمة أنا يقظ من تصرفاتهم، إذ تمثلت مراقبة الامتحان في عمليات كر وفر بين مراقبي منظمة أنا يقظ ومراقبي وزارة العدل، فبحضور مراقبي أنا يقظ يقوم مراقبو وزارة العدل بمهامهم على أكمل وجه وحال مغادرة مراقبي أنا يقظ للقاعة يعود مراقبو وزارة العدل من أعوان وقضاة إلى اللامبالاة وإلى مساعدات المترشحين على القيم بعمليات غش.

التوصيات:

لضمان المصداقية وتكافؤ الفرص بين جميع المترشحين لهذه المناظرة توصي منظمة أنا يقظ باتخاذ الإجراءات التالية:

- حسن الاستعداد للمناظرة وتوفير المستلزمات اللوجستية الضرورية: تقترح منظمة أنا يقظ على وزارة العدل التنسيق مع وزارة التربية في الإعداد لهذه المناظرة، نظرا لخبرة وزارة التربية في تنظيم المناظرات. ويكون ذلك في إطار تبادل الخبرات بين مختلف مؤسسات الدولة.

- تخصيص الميزانية اللازمة لمناظرة الملحقين القضائيين. إذ أن أبرز التحديات تمثلت في عدم توفر الموارد المالية اللازمة. وبتخصيص الميزانية اللازمة ستتمكن لجنة الامتحان من توفير كل الموارد التكنولوجية والبشرية لإجراء المناظرة. ولا يمكن تحقيق ذلك دون وجود إرادة سياسية لإصلاح سلك القضاء بصفة عامة وهذه المناظرة التي تمثل الخطوة الأولى لدخول مجال القضاء بصفة خاصة.

- تشدد منظمة أنا يقظ على ضرورة توفير الات التشويش على الأجهزة الإلكترونية التي من شأنها أن تحد من عمليات الغش بنسبة كبيرة.

- لضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين ولضمان التوجه نحو اللامركزية الذي يضمنه الدستور التونسي، تقترح منظمة أنا يقظ إنشاء مراكز اختبار منتشرة في مختلف جهات الجمهورية لتسهيل تنقل المترشحين خاصة من المناطق الداخلية. يمكن إنشاء ثلاث مراكز امتحان: في الشمال، الوسط والجنوب.

- لضمان مصداقية المراقبين، تقترح منظمة أنا يقظ تغيير القاعات التي يشرفون عليها على امتداد أربعة أيام وذلك لتفادي بناء علاقة بين المراقبين والمترشحين بما من شأنه أن يخلق نوعا من التعاطف مع المترشحين.

- تقترح منظمة أنا يقظ تحديد عدد المترشحين داخل القاعة الواحدة بعشرين مترشح على أقصى تقدير وذلك لتسهيل عمل المراقبين وللحد من التجاوزات وعمليات الغش.

- القيام بالتدريب اللازم للمراقبين حتى يكونوا محيطين بكل بالإجراءات التنظيمية واللوجستية المتعلقة بالمناظرة.

- ضرورة تدعيم دور المجتمع المدني في مراقبة هذه المناظرة وتشريك أكبر عدد ممكن من جمعية ومنظمات المجتمع المدني لضمان شفافية ومصداقية هذه المناظرة، نظرا لأهميتها.